اليه ماحذف منه لزوال السبب عند الاكثرين واختار في التسهيل عدم قولها والتزم الاول
في كسلمة عبارة العمدة وشرحها يلتزم فيما لزم منه ليس كسلمة او عدم النظير كطيلسان قولها
ما للذ ايصلح قاله ابن هشام قال شيخنا حقه ان يقول مايصلح لترخيم الذ اقال ابن هشام
والصواب ماقاله الناظم ويحترز بذلك عن مثل الغلام باب الاختصاص قول الالفيه
والشذود والعباره له واما فيلزمها مايلزمها في الندا قال ابوحيان ويستثنى
وصفها باسم الاشارة فانه لايجوز هنا لايقال على انها ذا العقبه فصرف وسواكان اسم الاشارة
مقتصرا عليه ام موصوفا باسم الجنس وفي الكافيه الشافيه وشرحها ان انها هنا كايا بها
قول الشذود مضافا قال سيبويه اكثر الاسما دخولا في هذا الباب بنو فلان ومعشر وال
فلان واهل البيت وقال ابوعمرو والعرب تنصب في الاختصاص اربعة اسما ولا
غيرها بني فلان وال واهل ومعشر باب التحذير والاغراء
قال ابن هشام عاده النحاة يقتضي ان يقدم الاغراء على التحذير كما يقولون نعم وبيس ولا
يعكسون ويبدون بالاحسن معي ويقول الناس الوعد والوعيد والثواب والعقاب
ونحو ذلك ولا يوى طاعهم تعكسه قول الالفيه الا مع العطف او التكرار قال ابن قاسم
ظاهر عباره الكافيه وشرحها يقتضي عدم لزوم الاضمار مع التكرار فيما ناب عن اياس الاسما
المضافه الى ضمير المخاطب نحو راسك راسك مع انه داخل فيما دلت عليه عبارة الالفيه من
وجوب الاضمار وقد صرح ابن الناظم بوجوب الاضمار فيه موافقه لعبارة الالفيه قولها واشذ
اياي واياه اشذ قال ابن القاسم تقتضي منع القياس عليهما وظاهر كلامه في التسهيل جواز القياس
على اياك واياي وايانا اسما الافعال والاصوات قول الالفيه
ما ناب عن فعل كشتان عن فعل قال ابن هشام بقي عليه ان يزيد في الحد ولم يتاثر بعامل ليخرج الحروف العامله
فانها نايبه عن الفعل ولا يستقل وهذه الاسما نايبه عن الفعل في المعنى والعمل انتهى وذكر ابن قاسم انه
اشار الى الامرين بقوله كشتان وصه فهو تمثيل يتم به الحد وهو كقوله في الكافيه نايب فعل غير معمول
ولا فضله اسم الفعل قلت وعبارته في العمده كل اسم لازم البنا نايب عن فعل دون تعلق بعامل وقال في شرحها
ان تصدير الحد بذكر الاسم يخرج الحرف قوله ماكان بمعنى الامر او الماضي بقي عليه ماكان بمعنى المضارع
وقد ذكر في الالفيه والشذور فان قلت هو قليل قلت والذي بمعنى الماضي ايضا قليل ثم رايت ابن هشام
اورد ذلك على ابن الحاجب وقال كانه من التعسه التي تقول في تعليل بنا الاسما الافعال انه لوقوعها

حوقع

موقع المبني فلا يثبت عنده كونه في موضع مضارع ولا الاعراب وهذا ليس بشي لان كون اسما الافعال
موجودة بمعنى المضارع لا يشك فيه وهو دليل على بطلان علتهم انتهى قال في الالفيه والفعل من اسمايه
عليكا افاد في العمده وشرحها ان الفعل ينقسم انقساما الى مفرد والى مركب تركيب مزج كحيهل
وهلم قولها ويعملان الخفض مصدرين قال ابن هشام قياسه والنصب لان المصدر لا يجب ان يعمل
الخفض بل لا تعمله الا وهو عامل للنصب قولها ومالما ينوب عنه من عمل لها قال ابن قاسم ينبغي ان
يقال غالبا كما قال في التسهيل احتراز امن امين فانها لم يحفظ لها معمول وفعلها يتعدى
قولها والزم بنا النوعين قال ابن هشام يحتمل ان يعود الى نوعي الصوت او الى اسماء
الافعال والاصوات وهذا اتم فايده والاول اقرب حفظ ودا الى البال قلت مراد الناظم
الثاني كما افصح بذلك عن نفسه في شرح الكافيه بعد ان فرغ من ذكر الاسماء الافعال
عقد فصلا في اسماء الاصوات وتكلم عليها وقال في اخره وكل ما بعد من ذا الباب مستوجب
البنا لا الاعراب وقال في الشرح اشرت بقولي وكل ما بعد من ذا الباب الى باب اسما
الافعال والاصوات فانها كلها مبنية باب نوني التوكيد قول الالفيه
يوكدان افعل ويفعل ابدا ذا طلب فيه الاول قال ابن هشام ان قيل لو قال يوكدان فعل الطلب
كان اولى لانه يدخل فيه الامر والدعا والافعال المضارعه الداله على الطلب قلت في كلام امران
الاعلام من اول الامر بانه يدخل هذين النوعين الامر والمضارع وان الامر بلا شرط والمضارع
بشروط وهذا اولى من معرفه الشي على تلك الكيفيه الاول قال ابن هشام يرد عليه نحو
قولك للعاطس يرحمك وقوله تعالى والمطلقات يتربصن ونحو ذلك مما وقع فيه الخبر
موقع الطلب فانه يصدق عليه انه يفعل اتى ذا طلب ولا يجوز تاكيده فلو قال يفعل للقرن
انتهى واستفهام وعرض وتمن ولام امر كما قال غيره لكان اولى انتهى وبذلك عبر ابن الحاجب
وفاته الدعا والتحضيض وقد ذكرها ابن مالك في شرح الكافيه قول الكافيه ولزمت
في مثبت القسم زاد في الالفيه اشتراط كونه مستقبلا وبقي شروط اخر ان لا يفتر بقد ولا
بحرف تنفيس وان لا يتقدم عليه ما يتعلق به من جار وغيره نحو ان متم او قتلتم
لالى الله تحشرون ذكر ذلك في شرحها قول الالفيه انه كثر بعد ما لشبهها بلام القسم اجاب
ابن قاسم قلته بالنسبة الى المواضع السابقه فلا ينافي قوله تعالى قلت لكن في تسويته بلم
ولا شي لان التوكيد بعدهما ضرورة عند الاكثرين او جايز بقله كما هو راي المصنف بخلاف

Copyright © King Saud University